من مجلس بلدية قلقيلية تقدموا بمذكرة الى الحاكم العام للضفة الغربية يطلبون فيها سحب الثقة من رئيس بلدية قلقيلية مصطفى نـزال . ورشحـوا بدلا منه عضو المجلس البلدي حسين صبري . وفي عددها الصادر يوم ٤/١٨ ذكرت « الشعب » ان ستة اعضاء من مجلس بلدية بيت لحم قدموا استقالاتهم الى رئيس البلدية الياس فريج ، مع نسخ للحاكم العسكري العام والحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم . وهؤلاء هم : عفيف البطارسة ، ايوب مسلم ، ابراهيم ابو حمود ، حنا جميل ناصر ، جورج ابو ردينة ، وجورج سمور . ولم يبين الاعضاء الاسباب المحددة لاستقالاتهم . وقد اثارت هذه الاستقالات والخلافات في هذه البلديات وغيرها — دير دبوان — ردود فعل واسعة في الضفة الغربية . وتدخل عدد كبير من المواطنين لاصلاح ذات البين لقطع الطريق على أية محاولات قد يقدم عليها العدو ، مستفيدا من هذه الحالة التي عمت معظم بلديات الضفة الغربية . فقد نشرت « الفجر » تحت عنوان « لا للادارة المحلية ... ولماذا » تعليقا مطولا جاء فيه : « ان الدعوة للادارة المدنية في المناطق المحتلة ، تتجاهل تجاهلا تاما ان تقرير المصير للشعب الفلسطيني لا يمكن ابدا ان يكون محصورا في المناطق المحتلة . وعلى هذا الاساس فان هذه الدعوة تعتبر حلا اقليميا ». وقـالت الصحيفة وهـي تشير الى المتعاونين مع الاحتلال لفرض مشروع الادارة المحلية : « نستطيع القول ان هذه الفئة تلعب الورقة الاخيرة في جعبتها ، وهي على يقين من ان الخسارة عندها تساوي النهاية المنطقية حسب تطور التاريخ ومساره الطبيعي . ولذا نستطيع ان نقول كذلك ان صراعها هو صراع البقاء ... » (الفجر ٣/٤/٧٤) . وعالجت صحيفة الشعب هذه المسألة بكثير من الوضوح والمباشرة في افتتاحيتها الصادرة يـوم ٤/٢١ ، حيث قالت : « لعل ما يدعو للغرابة والتساؤل ، هذه الظاهرة التي انطلقت او افتعلت لتشمل معظم بلديات الضفة الغربيـة المحتلة ، فمن استقالات في بيت لحم وقلقيلية ، الى خلافات في نابلس واريحا ودورا ، وطعون ومحاكم في يطا ودير دبوان ، وقد يكون هنالك ما لم يعلن بعد او يعرف حتى الان . والسؤال : هل لهذه الظاهرة من علاقة مباشرة بما يخطط له من مؤامرة (الادارة المحلية) ؟ ، خاصة وان خيوط هذه الادارة قائمة في تكتم شديد رغم النفي الرسمي ... ولعل بعث الخطة المؤودة المسماة باذاعة صوت الضفة والقطاع أقرب دليل على ان المشروع يسير نحو التنفيذ بخطوات وئيدة لكنهـا غير متراجعة او مترددة... فالتلويح مثلا بانتخابات جديدة تحت شعار ان الاردن اباح للمرأة حـق الاقتراع بعد انتخابات الضفة المحتلة ، او ان الخلافات الحادة والمتفاقمة بين اعضاء هذا المجلس او ذاك تعرقل أعمال السكان وتشغل دوائر الحكم العسكري ، فلعبة مكشوفة تهدف امرين : امـا اتخاذها عامل ضغط على بعض الرؤساء والاعضاء لقبول مشروع الادارة المدنية، واما لاجراء انتخابات يتيسر للسلطات معها اخراج وجوه جديدة تكون مطواعة ، سهلة الاحتواء والولاء ... » .

٢ — اذاعة « صوت الضفة والقطاع »

ذكرت صحيفة الشعب في عددها الصادر يوم ٤/٢١ ، أن سلطات الاحتلال قامت بحبس بعض المواطنين في الضفة الغربية للعمل في اذاعة ما يسمى بـ « صوت الضفة والقطاع » حيث تخطط السلطات في هذه المرحلة لاعادة العمل من محطة الارسال في رام الله لتكون الصوت الناطق بلسان الاحتلال نيابة عن عرب الارض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقالت الصحيفة ان مدة البث ستكون في هذه الاذاعة لمدة اربع ساعات وعلى فترات صباحية ومسائية ، وستقتصر على اذاعة الانباء والتعليقات الموجهة ، وستشرف عليها لجنة تسمى « لجنة الثقافة والارشاد » .

ويربط المراقبون والمتتبعون لسير التحركـات الاخيرة بين المحاولة الجديدة هذه وبين ما يسمى بالادارة المحلية في الاراضي المحتلة ، بحيث ستكون الوجه الاعلامي لهذه اللعبة الجديدة .

ويذكر ان الفكرة كانت قد نشأت اولا عند قيام بعض المتعاونين مع الاحتلال ودعاة الحكم الذاتي تحت سيطرته بالتفاوض مباشرة مع اسرائيل حول انشاء اذاعة ناطقة باسم سكان المناطق المحتلة . لكن الفكرة نامت في حينها نظرا لعدم تجـاوب سلطات الاحتلال . ثم اعيدت الفكرة للوجود مرة أخرى عقب مجازر ايول الداميـة في الاردن ، مستغلين الفورة العارمة التي استحوذت وسيطرت على الفلسطينيين في الارض المحتلة وكرههم للنظام الاردني . وكان قد رشح لهذا الصوت المشبوه في